

الاستنباط والاستقراء

1/ الاستنباط: بأنه ذلك الاستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء، أي انتقال الباحث من الدراسة الكلية لظاهرة معينة وصولاً إلى جزئياتها ليستخلص ماهية الجزء.

ومثال ذلك: لباحث في دراسته من الظاهرة الكلية وهي السلطات الأساسية في الدولة وهي السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية، و انطلاقاً من دراسته للنظام السياسي للدولة و هي الظاهرة الكلية وصولاً إلى دراسة كل سلطة على حدة أي وصولاً إلى الظاهرة الجزئية المتفرعة عن الظاهرة الكلية (هي نظام الحكم السياسي المتبع في الدولة)

هذا المثال نلاحظ أن دراسة السلطات المختلفة للدولة تفرض علينا بالضرورة الانطلاق من دراسة نظام الحكم المتبع فيها، و في هذه الحالة نكون أمام استدلال تنازلي ينتقل من دراسة الظاهرة الكلية إلى دراسة الظاهرة الجزئية.

استعمال الاستدلال التنازلي من أجل دراسة السلطة التشريعية و علاقاتها بكل من القضائية و التنفيذية.

يمكن القول أن الاستنباط هو كل استدلال لا تكبر نتيجته عن المقدمات التي تكون منها ذلك الاستدلال، ففي كل دليل استنباطي تكون النتيجة دائماً مساوية أو أصغر من مقدماتها، و كمثال على ذلك:

كل قاعدة للسلوك الاجتماعي لا توصف بالقانونية الا اذا كانت عامة و مجردة و ملزمة (مقدمة كبري) القاعدة المتضمنة في نص المادة 24 من التقنين المدني الجزائري المعدلة بموجب القانون -05- 10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 قاعدة عامة و مجردة و ملزمة (مقدمة صغري) القاعدة 24 قاعدة قانونية.

2/ الاستقراء: هو عبارة عن استدلال تصاعدي حيث ينطلق الباحث من الجزء إلى الكل، أي من الظاهرة الجزئية إلى الظاهرة الكلية

يتمثل المنهج الاستقرائي في السير من الخاص إلى العام////يقوم العقل بعمليات هدفها التوصل إلى

قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات أو التفاصيل التي تم إدراكها من قبل الباحث و الفرق بين الاستنباط و الاستقراء يتمثل في أننا ننقل في الاستقراء من الجزئيات إلى القانون الكلي

الذي يحكمها ، في حين أننا في عملية الاستنباط ننتقل من القانون الكلي إلى الجزئيات التي تقع تحته. إذن هناك تداخل بين عملية الاستقراء و عملية الاستنباط و الخلاف بينهما لا يكون إلا في الاتجاه العكسي من أسفل إلى أعلى بالنسبة للاستقراء و من أعلى إلى أسفل بالنسبة إلى الاستنباط و كمثال على عملية الاستقراء:

أن يقوم الباحث بدراسة علاقة الجهاز القضائي بالجهاز التنفيذي ، ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي ثم علاقة الجهاز التشريعي بالجهاز التنفيذي ، من خلال كل ذلك نصل إلى تقرير مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ أساسي و ضروري لنظام الحكم في الدولة. و في هذا المثال تكون قد انتقلنا من دراسة الجزئيات المتمثلة في السلطات المختلفة إلى دراسة الكليات المتمثلة في مبدأ الفصل بين السلطات ، و بالتالي نكون قد استخدمنا المنهج الاستقرائي في الدراسة. من الناحية التاريخية ، يعتبر الفيلسوف "أرسطو" أول من استعمل المنهج الاستقرائي في أبحاثه و تحليلاته السياسية حول الدولة و الحكومة و قد انتقد الفيلسوف "أرسطو" المنهج الاستنباطي الذي استعمله الفيلسوف "أفلاطون" و نتيجة هذه الانتقادات جاء المنهج الاستقرائي المنهج الاستقرائي يتبع الخطوات التالية:

- 1-تحديد الظاهرة المراد دراستها
- 2-جمع المعلومات المتعلقة بالظواهر الجزئية
- 3-الوصول إلى نتائج و الكشف عنها

و قد قام الفيلسوف "أرسطو" باستعمال المنهج الاستقرائي في دراسته للدولة و الحكومة حيث ينتقل من الجزء إلى الكل، و يتمثل الجزء في الأسرة و القرية أما الكل فيتمثل في الدولة ، و التي يعتبرها "أرسطو" بأنها نتاج تطور تاريخي مر بمراحل اجتماعية للوصول إلى مرحلة الدولة و هي : الأسرة القرية ، الدولة. فالأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع و هي تتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء و كذلك الأهل و الأقارب و العبيد، و هذه الأسرة لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن بقية الأسر، كذلك وجدت القرية التي تشمل مجموعة من الأسر. أما الدولة فهي تتكون من مجموعة من القرى و هي تمثل الظاهرة الكلية عند "أرسطو"، أما الأسرة و القرية فتمثل الظاهرة الجزئية.

و من خلال ذلك، فإن المنهج الاستقرائي أصبح مطبقا بشكل واسع من طرف مفكري العصر الحديث في مجال القانون الدستوري خصوصا و العلوم الاجتماعية عموما.